التحضر والجريمة وآلية الوقاية منها
دراسة نظرية وتحليلية

الدكتور جمعه ابراهيم حسين
قسم الاجتماع / كلية الاداب / جامعة الانبار

مدخل

إن عملية التحضر(arbanization) ما هي إلا تغير اجتماعي اقتصادي يتطلب البحث والتنظيم والتخطيط المستقبلي له. إذ أن عملية التحضر بلا تخطيط ينتج عنها مختلف انواع المشاكل .وأن معدل النمو السكاني غير المتوازن للمجتمعات والدول وعدم أتخاذ أي جهود وخطوات كبيرة . لحل هذه المشكلة يؤدي الى صعوبة قياس مدى ماسيحدثه من زيادة في مشاكل المناطق الحضرية.(١)

والظاهرة الاجرامية من أبرز المشكلات الناجمة عن التحضر، التي كانت محط أهتمام الباحثين والعلماء وعمدوا الى معالجتها لما تشكله من خطورة كبيرة على سلامة وأمن المجتمع البشري ،فحظيت دائما بمركز متقدم من البحوث وباوفر نصيب من الاهتمام وشغلت بال العدد الاكبر من المفكرين والفلاسفة،الذين كشفوا عن العوامل المحفزه والمؤدية للجريمة والبيئات المساعدة على ممارستها. وجاءت الاشارة في دراساتهم الى وجود علاقة بين تنامي عملية التحضر وارتفاع نسب الجريمة في المجتمع الحضري.

وفي هذا المسار كشف أبن خلدون عن وجود أثر للبيئة (حضرية ريفية)في سلوك الانسان أذ أشار الى أن اهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر (٢) ويشكل ذلك ريادة عربية حذت حذوه دراسات معاصرة ربطت بين التحضر ونسبة الجرائم المرتكبة وخاصة في المدن الكبرى.

وكشف أيضا العالم مارشال كليناردفي بحثه الميداني (العلاقة بين التحضر والجريمة): إن نسبة الجرائم تختلف في كل منطقة تبعا للسمات الحضرية فيها، كما أن هناك سمة مشتركة بين مجرمي المناطق الحضرية التي على الرغم من أختلافها في درجة التحضر (٣) .

وفي هذا الخصوص وضح العالم دوركهايم ان الجريمة لا ترتفع في الحضر فحسب،بل تزداد تنوعا ويعزى ذلك الى سعة الفرص التي تعزز استقلالية الفرد في المراكز الحضرية وخاصة الكبيرة منها اذ يقل أثر عامل الضبط الاجتماعي مقارنة بالريف. (٤)

وقد خلص الدكتور محمد خيري من خلال بحثه (التصنع والجريمة) الى نتائج لعل أهمها.

أن نسبة مجرمي المناطق الحضرية أعلى من نسبة مجرمي المناطق الريفية. وتزداد نسبة جرائم الاختلاس وهتك العرض وجرائم الاعتداء على المال في القطاع الحضري عما عليه في القطاع الريفي. (٥)

تؤكد الاراء والافكار على ان التحضر له علاقة بالجريمة. فالاشخاص في ظل التحضر يتعرضون الى ضغوط الصراع والصعود في السلم الاجتماعي وعدم التطابق بين طموحاتهم وبين ماهو سائد في المجتمع نتيجة لظاهرة التنوع واتغاير المترتب على تقسيم العمل والاتصال الحضاري بالعالم الخارجي ثقافيا وحضاريا.

هدف الدراسة

١. تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الجرائم الحضرية وأهمية دراستها .
٢. تهدف الدراسة الى بيان خطورة الجرائم الحضرية وتداعياتها وعواقبها على المجتمع والتي لايمكن أنّ تقل عن الجرائم الأخرى كالقتل العمد وقتل الآصول .
٣. تهدف الى بحث الآليات التي تعمل على تحصين المواطنين ووقايتهم ضدّ الجريمة.

مبررات الدراسة

١. انّ انتشار نمط الحياة الحضرية وبما ينطوي عليه من تزعزع القيم الأخلاقية وتفشي الأنانية والروح الفردية وضعف العلاقات الأسرية الذي ساد في نمط الحياة الحضرية الحديثة ،نتيجة لهذه الخصائص قد تساعد بعض الأفراد على ارتكاب الجرائم أو التمهيد لها.
٢. تنامي قلق المواطنين في المدن والمناطق الحضرية على اوضاعهم الاقتصادية وممتلكاتهم في أجواء يتراجع فيها الأمن الحضري ولاسيما في الظروف غير الاعتيادية التي يمر بها المجتمع.
٣. انّ زيادة التركز السكاني بفعل التوسع والنمو الحضري ساهم في تنامي فرص الجريمة وتوسعها.

مفاهيم تتعلق بالجريمة الحضرية

انّ التعرف على العلاقة بين (التحضر والجريمة) يقتضي منا أنّ نحدد معاني هذه المصطلحات ودلالاتها الاجتماعية لتكون محاور هذا البحث واضحة وجلية يمكننا من التعرف الى العلاقة السببية التي تربط أحدهما بالآخر بشكل علمي ومنطقي وتساعدنا على كشف عوامل الجريمة في ظل التحضر وتيسر لنا تحديد المعالجات الضرورية للوقاية منها والتقليل من اثارها فضلا عن أستعراض مفاهيم اخرى نرى لها صلة بتلك المفهومين السابقين .

التحضر

يرى بير مان ان التحضر هو عملية اجتماعية يقوم الفرد خلالها بالهجرة من الريف الى المدينة التكيف والتطبيع بأخلاق وعادات وسلوك أبناء المدن وتقبل أسلوب الحياة وأنماط العلاقات الاجتماعية الموجودة فيها والخضوع لقوانين وانظمة مؤسساتها وتشكيلاتها الاجتماعية والحضارية (٦).

الجريمة

هي اصطلاح فني يشير فقط الى سلوك يخالف القانون الجنائي وتستوجب عقوبات خاصة وتعتبر خروجا عن قيم المجتمع وتقاليده فهي ضارة به مهددة لنظمه.

الضبط الاجتماعي

انّ المدلول الاكثر شيوعا للضبط الاجتماعي هي تلك الاجراءات التي يتخذها المجتمع لتشكيل سلوك الفرد وضبطه بحيث يساسر مقتضيات الحياة في المجتمع كما تتصورها وتحددها الدولة(٧) .

القيم الاجتماعية

القيم ظاهرة اجتماعية من بين ظواهر عديدة في المجتمع ،ولكل حضارة عدد محدد من القيم يستجيب لها الافراد بطرق مختلفة بعضها شعوري الآخر لاشعوري(٨).

الوقاية

هي كل مايقع ضمن التدبير الاحترازي ،وهي نوع من الاجراءات تصدر بحكم قضائي لتجنب المجتمع خطورة تكمن في شخصية مرتكب فعل غير مشروع وتأتي الوقاية اجراءا قانونيا غير محدد (٩)

التحضر والجريمة

يصاحب عملية التحضر تقسيم العمل والتصنيع وتعدد وظائف المدن،كما يؤدي التصنيع الى نمو المناطق والمجتمعات المحلية والمدن الكبيرة وتحويلها الى مراكز حضارية وذلك نتيجة الهجره من الريف الى المدينة ،ويتزايد عدد سكانها واتساع رقعة مساكنها وارتفاع معدلات الحاجة الى الخدمات الاستهلاكية العامة ، والاجتماعية فيها وزيادة اعباء الاعمال المالية والادارية .وكثرة مصالح الافراد والهيئات وتشعب العلاقات الاجتماعية .فهي لاتقوم على علاقات الدم وروابط الجوار الريفية والمحلية بل تقوم على علاقات تعاقدية نفعية مؤقتة(١٠) .

ونتيجة لما يصاحب التحضر من زيادة لحجم السكان وتقسيم العمل والتفاوت الطبقي وتغير وسائل الضبط الاجتماعي، فأن الجرائم تأخذ بالزيادة لان تعقد الحياة في المدينة بسب كثرة وتعدد الحاجات وعجز بعض الافراد عن تحقيق غاياتهم التي يطمحون اليها .تخلق فجوة واسعة بين الانجازات الفعلية للفرد والتطلعات التي يصبوا إليها، وهذه الفجوة بحد ذاتها تعتبر مصدرا خطيرا لظهور السلوك المنحرف الذي يدفع باصحابه الى ارتكاب انواع مختلفة من الجرائم فضلا عن ان البيئة الحضرية تشجع الفرد يه وتؤمن باهمية تحرر الفرد من الجماعات التقليدية التي كان يكن لها الطاعه والولاء والاخلاص لها في مجتمع ماقبل التصنيع.

ان مثل هذه الظروف تضعف علاقات الفرد بالجماعات المرجعية وتحوّل علاقاته بالمجتمع الكبير الى علاقات رسمية مبنية على مبدأ التعاقد والمنفعة ،وتحت هذه الظروف الشاذة والملتوية يشعر الفرد بهشاشة النظام القيمي والاخلاقي الذي يأخذ به ،وهنا لايتردد الفرد من الولوج في السلوك المنحرف لاشباع حاجاتة الذاتية ونزعاته اللااخلاقية وعلى ذلك يزيد من معدلات الجريمة في المدن(١١) .

إن الجرائم الحضرية اكثر ميلا للارتفاع عما هو عليه في المناطق الريفية ولاسيما جرائم الاعتداء على المال وجرائم هتك العرض والمخدرات ،كما ان معدلات الجريمة تزداد بازدياد حجم سكان المدينة ،أي ان الكثافة السكانية هي المؤشر لزيادة نسبة الجرائم في المجتمع .ففي مصر العربية بلغت نسبة الجنايات

المرتكبة في كل من محافظتي القاهرة والاسكندرية ذات الطابع الحضري١ / ١٥% و٩/٥% من جملة الجرائم المرتكبة في مصر مقارنة مع نسبة ٢% فقط للجرائم المرتكبة في محافظة الشرقية ذات الطابع الريفي وعلى الرغم من تكرر انواع الجرائم في العديد من المدن ألا أ ن لكل منها خصوصيتها في طبيعة الجرائم ونوعها ونسبها في ضوء ظروفها والمرحلة الحضارية التي وصلها مجتمعها.(١٢) .

بعد كل ماتقدم علينا أن نبين نوع الجريمة الحضرية وهدفها والتي تتوزع على الشكل الاتي .

الجرائم التي تستهدف الاستحواذ على المال فتشمل سرقة الدور والسيارات ،وتدخل جرائم المتاجرة بالمخدرات ضمن هذا الصنف من الجرائم وبالتحديد تتركز في المدن ذات الكثافه السكانية العالية ،و يدخل ضمن هذا النوع من الجرائم الابتزاز والغش والخداع والنصب والتزوير وهتك الاعراض والاغتصاب والبغاء(١٣) .

أما الجرائم التي تستهدف الاشخاص فتتمثل بالقتل والاعتداء والعنف كالضرب وهذه الجرائم في المدن وتمارس من قبل شخص او عصابات. وتشمل هذه الجرائم ايضا مايسود المجتمع من اضطرابات خلال الحملات الدعائية الانتخابية بين الاحزاب أو العنف الذي يحصل في الملاعب الرياضية. (٩)

وتشمل جرائم الملكية انواعا من السطو والسرقة من المساكن او المرافق العامة والملكيات الخاصة في مختلف المناطق الحضرية، ويدخل ضمنها القتل والاعتداء الذي يرافق عمليات السطو والسرقة.

أما الجرائم الموجة ضد المجتمع فتتمثل بأعمال الشغب التي تطال المرافق الحيوية العامة ،و يدخل ضمنها الاعتداءات العنصرية والعرقية بين الجماعات المتناحرة وما يترتب عن ذلك من فوضى وخسائر مادية وبشرية يكون المجتمع الخاسر الاول فيها وتاتي الرشوة ضمن هذا النوع من الجرائم لما تلحقه من أذى في المجتمع(١٤).

العوامل المؤدية للجرائم الحضرية

لاشك في أن الجريمة هي حصيلة تفاعل اكثر من عامل وسنركز في بحثنا على العوامل المؤدية الى الجريمة الحضرية اذ أن لها خصوصيتها مع تباينها من مجتمع الى أخر.

العوامل الاجتماعية

التفسير الاجتماعي للجريمة كان ومايزال محط أهتمام علماء الاجتماع. اعتقادا منهم بأن الجريمة ظاهرة أجتماعية سلبية تظهر وتتبلور في الوسط الاجتماعي و نتائجها تستهدف المجتمع وأمنه ،وكذلك علاجها والوقاية منها رهين المجتمع وبالاجراءات التي يتخذها للتصدي لها وتطويق أثارها المخربة، أذ أن التفسير الاجتماعي للجريمة يأخذ بنظر الاعتبار القوى المؤثرة بالجريمة وهذه القوى تكمن في التنشأة الاجتماعية الخاطئة التي يتلقاها الفرد من أسرته ووسطه الاجتماعي والظروف الاجتماعية والحضارية الصعبة التي يعيشها الفرد والضغوط الاجتماعية المسلطة عليه والناجمة عن تناقض افكار وتوجهات الجماعات المرجعية التي ينتمي اليها ،فضلا عن تداعي الضبط الاجتماعي المرافق للعلاقات الاجتماعية وندرج ادناه طبيعة العوامل الاجتماعية المحفزه للجريمة وهي على النحو الاتي:

١. غالبا ما تتمخض عن التحضر عيوب واختلالات روحية وخلقية واجتماعية متمثلة بأن الحياة الحضرية مادية نفعية تسهم في أخفاق أثر الدين في أفراد المدن الامر الذي يؤدي الى ضعف الوازع الخلقي وعدم الاكتراث بالضوابط الاجتماعية ،فضلاعن الى انتشار النزعة السلبية في الحياة ولاسيما بين الشباب والتحلل القيمي وانتشار الفساد والجرائم من كل نوع وضعف العلاقات والروابط الاجتماعية وكثرة الازمات الاسرية وضعف السلطة الابوية والرقابة الاسرية وزيادة نسب الطلاق كأحد المؤشرات المعبرة عن تفكك الاسرة ، فضلا عن الفروقات الشاسعة في المستويات الاجتماعية والاقتصادية وما نشأ عنها من شعور بالظلم والحقد قد يهدم وحدة المجتمع وتماسكه .كل هذه الاختلالات قد تؤدي الى الخروج عن قيم المجتمع وتقاليده وأنتشار أنماط السلوك المنحرف (١٥) .

٢. القصور في كفاءة مؤسسات التنشأة الاجتماعية وفاعليتهاكالعائلة والمدرسة والهيئات الاجتماعية الاخرى كالرفاق والاعلام فينجم عن ذلك عدم الالتزام او التنكر للقيم السائدة وانحطاط المستوى السلوكي ويبرز ذلك اذا كانت شخصية الاسرة ضعيفه واذا ما اختلت بيئة العمل وبيئات الترفيه.

٣. نزوح الافراد الى المجتمعات الحضرية التي تختلف في طبيعة العلاقات السائدة فيها وفي اسلوب الحياة عما هو سائد في مجتمعاتهم التقليدية الاصلية، ففي المجتمع الحضري تفقد البساطة في البناء الاجتماعي والوحدة والتجانس والانسجام والعلاقات الشخصية الدائمة التي يتميز بها المجتمع التقليدي كما تنقص فيه الرقابة الاجتماعية ،فضلا عن سوء التكيف الاجتماعي الذي يواجه النازحون الى المدن الامر الذي يؤدي الى صراع نفسي وأجتماعي قد يدفع بعضهم الى الخروج عن قواعد المجتمع (١٦) .

٤. انشغال كل من الابوين بالعمل الخارجي وقلة فرص اللقاء بين أفراد الاسرة مما له تاثير في ضعف العلاقات الاسرية وضعف رقابتها ،كل ذلك يشجع على الانحراف.

٥. زيادة أوقات الفراغ في المدن وعدم توفر المرافق والمؤسسات الكافية لتغطية اوقات الفراغ في انشطة هادفة وبناءة مما يضطر الناس لتغطية فراغهم في أماكن غير هادفة وتجلب عناصر سلبية في بناء شخصية الافراد(١٧) .

العوامل الاقتصادية

تعدّ العوامل الاقتصادية من اهم العوامل المسؤولة عن السلوك الاجرامي في المجتمع ،ذلك أن ظاهرة الجريمة لايمكن فصلها بأي حال من الاحوال عن الظروف الاقتصادية التي يمر بها المجتمع فالجرائم ماهي الا ردود فعل للاوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الافراد والجماعات وندرج العوامل القتصادية على النحو الاتي:

١. الانحراف نحو المادة في كافة جوانب الحياة واهمال القيم الروحية لانه في تصورنا هو السبب الرئيس في بروز العيوب والمساوئ الروحية والخلقية والاجتماعية وشيوعها في المجتمعات .

٢. تشير الدراسة التي قام بها البروفسور الهولندي وليم بونكير الموسومة (دراسة الصلة بين الظروف الاقتصادية التي يعيشها المجتمع وبين الجريمة) الى ان معدلات الجريمة في فترات الهبوط والكساد الاقتصادي وفي فترات التحولات الاقتصادية السريعة التي شهدها المجتمع ،في حين تنخفض معدلات

الجريمة ابان فترات الانتعاش والرفاه الاقتصادي وبهذا وجد بونكيرفي دراسته هذه بأن جذور الجريمة تتغلغل في طبيعة النظام الاقتصادي للمجتمع ،حيث توفر مراحل التراجع الاقتصادي بيئة ملائمة للجريمة في حين يوفرالرفاه الاقتصادي بيئة مضادة ووقاية ضد الجريمة (١٨) .

٣. عامل عدم تكافؤ الفرص الاقتصادية بين الافراد هذا العامل يرجع الى شيوع القيم والممارسات الاجتماعية التي تفضل جماعة أو شريحة على أخرى ،هذا التفضيل سرعان مايصنع الحواجز الاجتماعية والنفسية بين شرائح المجتمع ويولد الوعي الطبقي بين اعضائها ،وغالبا ما ينجم عنه صراع بين طبقات تتمتع بقدرة أقتصادية جيدة واخرى تعيش في ضائقة أقتصادية .تتمخض عنها أنواع من الجرائم تجر المجتمع الى التخلف والاضطراب والفوضى التي لايمكن أزالتها والتحرر من رواسبها من دون القضاء على مسببات ظاهرة التمايز الاقتصادي والاجتماعي بين الافراد (١٩) .

٤. يتم التحضر عن طريق اتساع المدن بفعل هجرة الافراد والعمال من غير اعداد مهني ويعملون بخدمات هامشية يتقاضون بموجبه اجرا محدودا يجعلهم يعيشون في حياة وظروف معيشية قاسية قد تدفعهم الى الانحراف .

٥. تقع تحت العوامل الاقتصادية الدافعه للجريمة ظاهرة البطالة المتزايدة في عدد من المدن ولاسيما الشباب وفي وقت ضعف املهم في أيجاد فرص العمل المناسبة ممايدفع الى التوجه لارتكاب الجريمة وبذلك يكون للفقر والعوز دوره في التحضير لارتكاب الجريمة .

٦. وهناك عوامل اقتصادية أخرى مسؤولة عن عدم تكييف الافراد لبيئتهم الاجتماعية أهمها تفشي المشكلات الاقتصادية المزمنة في المجتمع كمشكلة انخفاض مستويات المعيشة وتذبذب الاسعار وشحة الموارد الاقتصادية .وهبوط النقد الوطني وقيمته وصعوبة تكوين رأس المال .

ان تفشي مثل هذه المشكلات الاقتصادية يجعل الافراد يعيشون ظروفا اقتصادية صعبة تدفعهم الى عدم التكييف للبيئة والاستعداد النفسي على ارتكاب انواع الجرائم ضد المجتمع(٢٠).

كما نريد أن نضيف الى العوامل السابقة بعض العوامل المكانية التي نرى انها تشكل محفزا لارتكاب الجريمة .حيث يؤكد الباحثون الى ان هناك ربطا بين الجريمة وطبيعة الفضاء أو المكان الذي ترتكب فيه ،فغالبا ماترتكب الجريمة في المناطق التي ترتفع فيها ظاهرة الخلط الاجتماعي ،أي أن المناطق التي تتصف بعدم التجانس السكاني وشيوع ظاهرة التفكك العائلي ،و تظهر الجريمة في مناطق السكن واطيء النوعية التي يشغلها الافراد ذات المستويات الاقتصادية الفقيرة فضلا عن ان هناك مناطقا تكون بمثابة جذب للمجرمين ولاسيما تلك التي تمارس فيها المهن الحرفية والصناعية التي أنشات بشكل عشوائي وخالية من المؤسسات الامنيه ونظام المراقبة(٢١) .

ولما كان هناك أجماع على أن الجريمة ترتكز على مجموعة عوامل متفاعلة .والذي تمخض عنه ظهور ما يسمى بالتفسير التكاملي الذي يؤمن بتعدد العوامل وعدم انفراد عامل بمسؤوليته عنها .نرى من المفيد ان نعرج على بعض الخصائص المتعلقة بالجناة أو مايطلق عليها بالمفهوم العلمي(بالمتغيرات) وأختبار مدى علاقتها بالجريمة الحضرية مثل العمر والتعليم والحالة الزوجية والدخل والجنس.

إن متغير العمر له أثر ملموس على كم الجريمة ونوعها ،أذ غالبا ما يلاحظ أن الشباب أكثر أستعدادا للانحراف من كبار السن ويعود اسبب الى الفجوة الواسعة بين طموحهم العالي والقيود الصارمة التي يفرضها المجتمع امام تحقيق وأشباع رغباتهم في الحصول على الحاجة .

اما بالنسبة لكبار السن فأنهم يتمتعون بالاستقرار النفسي والخبرة والنضج الانفعالي والذي يكون السبب في انخفاض نسب جرائمهم .اذ ان اعلى معدل للجريمة يرتكب عادة من الفئة العمرية (١٨-٣٥) سنة وتهبط النسب مع تقدم العمر.

أما متغير التعليم وعلاقته بالجريمة. فتشير الدراسات الى ان الجرائم التي يعاقب عليها القانون لا تنحصر بالآفراد الذين تكون مستوياتهم الثقافية منخفضة او متدنية كما هو الحال في جرائم القتل والشروع بالقتل ،بل ان هناك جرائم اقتصادية تؤدي الى ذلك منها جريمة الرشوة والاختلاس والتزوير والتي تستلزم قدر معين من التعلم هذه الجرائم لابد من ان يرتفع حملة الشهادات والمستويات العلمية المقبولة بين مرتكبيها(٢٢).

ومن المتغيرات الاخرى الحالة الزوجية. حيث يفسر هذا المتغير على ان مستلزمات الحالة الزوجية للفرد المتزوج وتكوين الاسرة الذي يفرض على الفرد متطلبات جديدة واضافية من متطلبات الحياة وخصوصا تلك التي تتعلق بالسكن المستقل للكثير من الازواج الذين يعانون بشكل خاص من مشاكل عائلية مع أسرة الاب فضلا عن متطلبات الاطفال الترويحية ،وتشير الدراسات الى ان أغلب جرائم المتزوجين كانت من نوع الجرائم المادية.

أما متغير المهنة (الدخل) فله ارتباط وصلة وثيقة بالفعل الاجرامي .فأعتقد كلما كانت المهنة في الهرم الوظيفي اقل من مردوداتها الاقتصادية أي تحظى بدخل منخفض كلما زاد الاقدام على الجرائم ولاسيما الاقتصادية منها التي تتوزع على السرقة والاختلاس والرشوة والتزوير .وهذه الجرائم مادية تتميز بها المناطق الحضرية عن غيرها.

أما متغير الجنس فهناك حقيقة سائد مفادها انّ جرائم الذكور اكثر تكرارا من جرائم النساء والاحصائات الاتية تشير الى ذلك فنسبة جرائم النساء تتوزع على السرقة والقتل والجرائم الجنسية والنصب والاحتيال تشكل ٤% من النزلاء في بريطانيا ونسبة ٥ و١٠% من جرائم السرقة في السويد وفرنسا. واعتقد ان هذا الرأي ينطبق على مجتمعنا العربي الاسلامي .الذي لم ينشر أحصاءات كهذه لاعتبارات اجتماعية.

آلية الوقاية من الجريمةالحضرية والحد منها

تستهدف هذه الألية مكافحة الجريمة الحضرية بكل اشكالها وصورها في المجتمع وتطهيره من مختلف انواع الانحرافات السلوكية والحفاظ على أمن المجتمع وحمايته من المحاولات الاجرامية والهدم والتخريب والحفاظ ايضا على الفرد وضمان سلامة شخصه وحريته وحقوقه وممتلكاته ،وممكن ان ندرج بعض مقومات الوقاية من الجريمة الحضرية على النحو الاتي:

اولا. اشاعة القيم الآخلاقية والتربوية المستمدة من احكام الشريعة لتحصين المجتمع ضد الجريمة ، بما يعصم هذا المجتمع من الزلل وانحراف ويحول من دون تأثره بالافكار الهدامة والانماط السلوكية

المنحرفة الوافدة وجميع صور الانحراف الاخرى وذلك يقتضي تضمين المناهج في مختلف المراحل الدراسية بالقيم الاخلاقية والتربوية النابعه من تقاليد وعادات المجتمع وترسيخ القناعة بضرورة التمسك بالقيم المثلى وتكثيف استخدام وسائل الاعلام بمختلف اشكالها في ايجاد وعي تام ضد مروجي الممارسات المشبوهه والانحرافات السلوكية وتوقيع عقوبات رادعة بحقهم.

ثانيا. العمل على تطوير اساليب التنشاة الاجتماعية السليمة وفنونها التي تعتمدها الاسرة وبقية المؤسسات التربوية بما يضمن تجنيب الافراد القلق والاضطرابات النفسية والبيئة المؤدية الى الجنوح ولذلك لابد من تحقيق الرعاية المعاشية والصحية والتربوية والثقافية وجميع هذه الجهود يمكن ان تحقق الامن الاجتماعي(٢٤).

ثالثا. العمل على تعزيز الالتزام بالقيم والمباديء الدينية التي تقي من الانحراف وتفعيل وسائل الضبط الاجتماعي مما يزيد من فعالية المجتمع في عملية الوقاية او الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة التي تتفشى في الظروف غير الاعتيادية وفي هذا المجال ينبغي تعزيز القيود الاجتماعية للتأثير في من يتوقع بانهم مرتكبون محتملون للجريمة بدافع تضييق الفرص امامهم(٢٥).

رابعا. مواجهة مشكلات التشغيل والبطالة وشغل اوقات الفراغ في المجتمع بالصورة التي تمكن من القضاء على كل مظاهر الانحراف والدخول في متاهات الجريمة .

خامسا. تنمية مشاركة المواطنين للتعاون والاسهام مع الاجهزة المعنية بالامن في مكافحة الجريمة دفعا لاخطارها عن انفسه وعن المجتمع الذين يعيشون فيه وذلك باستخدام كل الوسائل ومن ضمنها وسائل الاعلام في تبصير المواطنيين بوجوب حرصهم على اتخاذ الاججراءات الوقائية الضرورية لحماية اشخاصهم وممتلكاتهم من العدوان الاجرامي وكذلك في تنمية الاحساس لديهم بمسؤوليات المواطنة الصالحة في التعاون مع اجهزة الامن بالتصدي لكل مايخل بامن المجتمع وايجاد ضمانات وحوافز مناسبة لتشجيع المواطنين على الابلاغ عن الجرائم (٢٦).

سادسا. توفير افضل الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات العقابية والاصلاحية لتمكينها من تاهيل واصلاح المنحرفين وجعلهم اعضاء صالحين في المجتمع من خلال تطبيق عدد من البرامج التأهيلية والاصلاحية والتربوية عليهم.

الهوامش

١. د. عبد الغفور الاطرقجي، المجلة العربية لعلم الاجتماع، المجلد الثاني، العدد الرابع ،بغداد،١٩٨٦، ص٣٧.

٢. ابن خلدون، المقدمة، دار احياء التراث، بيروت ، بدون عدد، ص١٢٢-١٢٣.

٣. MARCHALLB-Clinard the process of urbnization and Criminal behavior Astudy of culture conflicts american Gournal of sociology ,48 septmber ,1949,pp,202,213 .

٤. د. نبيل نعمان اسماعيل، التحضر والجريمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم الاجتماع،١٩٨٦ ص٣١.
٥. د. احسان محمد الحسن، علم الاجرام مطبعة الحضارة، بغداد،٢٠٠١، ص٢٢١.
٦. فوزية ذياب، القيم والعادات الاجتماعية، دار الكتب العربي، القاهره ١٩٩٩،ص٥٣.
٧.د. نبيل اسماعيل ،مصدر سابق، ص٤٤.
٨. أ.د. خالص حسين الاشعب ،الجريمة الحضرية بين الامن المتحقق والوقاية المطلوبة،مجلة دراسات اجتماعية ،يصدرها بيت الحكمة ، العدد الاول،١٩٩٩،ص٥٣.
٩. المصدر السابق، ص٥٤.
١٠. د.نبيل نعمان، مصدرسابق، ص٤٥.
١١. د. احسان محمد الحسن،علم الاجرام مصدر سابق،ص٢٢٢.
١٢. د.خلص حسين الاشعب، مصدر سابق،ص٥٥-٥٦.
١٣. المصدر نفسه، ص٥٦.
١٤. المصدر نفسه، ص٥٧.
١٥. د.عمر التومي الشيباني، كيف يمكن للمجتمع الاسلامي ان يتفادى افات التصنيع، مجلة دراسات علمية، الجماهيرية الليبية،ص١٩.
١٦. د.احسان محمد الحسن، علم الاجرام مصدر سابق ص٢٢٣.
١٧. د.علاء الدين جاسم البياتي ، المجلة العربية لعلم الاجتماع، اتحاد الاجتماعيين العرب، مطبعة العمال المركزية،العدد الثاني، بغداد،١٩٨٦، ص١٠١.
١٨. د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق ص٢٤٥.
١٩. المصدر السابق ص٢٤٣.
٢٠. المصدر نفسه ص٢٤٩.
٢١. د. خالص حسين الاشعب، مصدر سابق، ص٥٨.
٢٢. د. نبيل نعمان اسماعيل، مصدر سابق، ص٣٤.
٢٣. د. خالص حسين الاشعب ، مصدر سابق، ص٥٧.
٢٤. د. اكرم نشأت ابراهيم ، ستراتيجيات مكافحة الجريمة في الوطن العربي، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، بغداد،١٩٩٩ص٢٥٩.
٢٥. د. احسان محمد الحسن، مصدر سابق، ص٢٦.
٢٦. د. اكرم نشأت ابراهيم ، مصدر سابق، ص١٠.